

Distr.: General  
25 November 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثامنة والأربعون

٣-١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية  
العامة: استعراض خطط الأمم المتحدة وبرامج  
عملها المتصلة بمجاله فئات اجتماعية

مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، ٢٠٠٢

تقرير الأمين العام

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم استجابةً لقرار لجنة التنمية الاجتماعية ٣/٤٧، أولويات  
الدول الأعضاء للأعوام المقبلة ويبيّن آراءها بخصوص الآليات الكفيلة بتحسين تنفيذ خطة  
عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، وكذلك خيارات الطرائق التي يمكن  
اتباعها مستقبلاً في عملية الاستعراض والتقييم.

\* E/CN.5/2010/1



## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولا - مقدمة
٣	.....	ثانيا - استعراض عام للطرائق التي أُتبعت في العملية الأولى للاستعراض والتقييم والنتائج التي خلصت إليها
٨	.....	ثالثا - أولويات تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢
١١	.....	رابعا - الإجراءات والجدول الزمني المقترح من أجل الاستعراض والتقييم الثاني لتنفيذ خطة عمل مدريد
		المرفقات
		الأول - تعليقات وتوضيحات إضافية مختارة مقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين بشأن أولويات تنفيذ خطة عمل مدريد، بما فيها مسألة ما إذا كان الاعتراف بحقوق كبار السن كموضوع ذي أولوية يمكن أن يعزز تنفيذ الخطة
١٥	.....	
		الثاني - تعليقات وتوضيحات إضافية مختارة مقدمة من الدول الأعضاء بشأن الإجراء الذي سيعتمد للدورة الثانية لعملية الاستعراض والتقييم
٢٠	.....	

## أولا - مقدمة

١ - دعت لجنة التنمية الاجتماعية في قرارها ٣/٤٧ الدول الأعضاء إلى تحديد أولوياتها للسنوات المقبلة، عن طريق جملة أمور منها البناء على ما تحقّق من إنجازات في عملية الاستعراض والتقييم الأولي، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات التي اكتشفت فيها أوجه قصور. ويقدم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب. وقد طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يلتبس آراء الدول الأعضاء بخصوص الآليات الكفيلة بتحسين تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢<sup>(١)</sup> وخيارات الطرائق التي يمكن أتباعها مستقبلاً في عملية استعراض خطة العمل وتقييمها، وذلك استناداً إلى أمور منها التقرير السابق للأمين العام<sup>(٢)</sup>.

٢ - ويعرض الفرع الثاني من هذا التقرير ملخصاً موجزاً لأهم النتائج التي تم الخروج بها من أول عملية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، أجرتها لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. ويتضمّن التقرير أيضاً ملخصاً لردود الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين على مذكرة شفوية وبيانات أُلقيت في الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ووردت معلومات إضافية من جهات التنسيق المعنية بالشيخوخة في لجان الأمم المتحدة الإقليمية. ويتناول التقرير أيضاً المناقشات والتطوّرات التي جرت على المستوى الحكومي الدولي بخصوص تحديد المواضيع التي ستولى الأولوية في المستقبل في مجال الشيخوخة، بما في ذلك الشكل الممكن اعتماده لعملية الاستعراض والتقييم الثانية التي ستجرى في عام ٢٠١٢.

## ثانياً - استعراض عام للطرائق التي أُتبعت في العملية الأولى للاستعراض والتقييم والنتائج التي خلصت إليها

٣ - بموجب خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، حُدّدت لجنة التنمية الاجتماعية لتكون الهيئة الحكومية الدولية المنوط بها الاستعراض والتقييم الشاملان لتنفيذ خطة العمل. وفي دورتها الحادية والأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٣، اتّفقت اللجنة على انتهاج نهج سردي منطلق من القاعدة حيال عملية الاستعراض والتقييم. وفي قرارها ١/٤٤، دعت اللجنة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع

(١) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) E/CN.5/2009/5.

المدني، إلى المشاركة في عملية الاستعراض والتقييم والإسهام في مختلف أنشطتها ومناسباتها. ودُعيت الدول الأعضاء إلى أن تحدّد بصفة أولية الإجراءات المتخذة منذ انعقاد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في عام ٢٠٠٢ وأن تحدّد مجالات معيّنة لتجرى فيها بحوث تشاركية متعمّقة. وفي دورتها الرابعة والأربعين المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٦، اعتمدت اللجنة إجراءات الدورة الأولى للاستعراض والتقييم وجدولها الزمني. وعقب إجراء مشاورات تشاركية على الصعيد الوطني، كانت الخطوة التالية، وفقا للنهج المتّبع، تبادل الخبرات بين الحكومات في تجمّعات إقليمية نظمتها لجان الأمم المتحدة الإقليمية. ودُعيت الدول الأعضاء إلى أن تدرج فيما تقدّمه من تقارير سياساتها المتعلقة تحديداً بالشيخوخة وجهودها المبذولة في سبيل تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة.

٤ - وشكّلت النتائج التي خلّص إليها على الصعيد الإقليمي إسهامات في عمليتي الاستعراض والتقييم الشاملتين اللتين أجرتهما لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين المعقودتين في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي. وتضمّن الشكل المتّبع إجراء مناقشة على مستوى اللجنة بكامل هيئتها وسلسلة من حلقات النقاش والمناسبات المتعلقة بموضوع "التعامل مع ما تفرضه الشيخوخة من تحدّيات وما تتيحه من فرص". وعرض الأمانة التنفيذيون للجان الأمم المتحدة الإقليمية النتائج التي خلّص إليها في اجتماعات لجنة كل منهم. كما قدّمت الدول الأعضاء ٦٥ تقريراً عن التنفيذ على الصعيد الوطني. وقدّمت هذه الدول معلومات عمّا حقّقتّه حكوماتها من نجاحات وما واجهته من عقبات في سبيل تنفيذ الخطة وأعطت صورة بانورامية شاملة لأولويات سياساتها الوطنية<sup>(٣)</sup>. أما نتائج الاستعراض فقد بيّنت في قرار اللجنة ١/٤٦.

٥ - ومن خلال عملية الاستعراض والتقييم، حدّدت الدول الأعضاء قضايا شتّى تعتبرها ذات أولوية وقدّمت كل منها وصفاً للاستراتيجيات والسياسات التي وضعتها استجابةً لشيخوخة السكان في مجتمعاتها. وكما هو مبين في تقرير الأمين العام إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها السابعة والأربعين<sup>(٢)</sup>، ثمة أولويات تشترك فيها جميع المناطق، ومنها: (أ) إنشاء نظم مستدامة للحماية الاجتماعية؛ (ب) تشجيع مشاركة كبار السن في سوق العمل؛ (ج) تلبية الطلب المتزايد على خدمات رعاية صحية جيدة مُتيسرة بوجه عام، ورعاية صحية طويلة الأجل بوجه خاص؛ و (د) كفالة تمّتع كبار السن بحقوقهم ومشاركتهم في حياة مجتمعاتهم.

(٣) للاطلاع على تحليل العملية الأولى للاستعراض والتقييم ونتائجها بالتفصيل، انظر الوثائق E/CN.5/2008/2 و E/CN.5/2008/7 و A/63/95.

٦ - وحُدِّدت ضرورة تطوير نظم الحماية الاجتماعية لكبار السن أو تعزيزها أو الإبقاء عليها من بين القضايا المشتركة الملحة. وتاريخيا، توفّر معظم البلدان المتقدّمة النمو المعاشات التقاعدية للجميع ولديها حدّ أساسي أدنى للاستحقاقات والخدمات. أما المهم المتواصل فيتمثل في ضمان سلامة تلك النظم وحيويتها المالية، حفاظا عليها للأجيال القادمة. وفي البلدان النامية، ما عاد بمقدور كثير من كبار السن الاتكال على الدعم المقدم من أسرهم، وثمة جهود تُبذل لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية إلى ما هو أبعد من ذلك المستوى الأساسي الضئيل الذي غالبا ما يكون مقصورا على العاملين في القطاع الرسمي. وتظهر الأدلة أن مستوى التغطية منخفض بوجه عام، ومستويات الأموال المدفوعة غالبا ما لا تكفي لتلبية الاحتياجات، ولا تكون المعاشات التقاعدية مربوطة بمعدّلات التضخّم إلا فيما ندر، مما يعني أن قيمتها تتضاءل بمرور الزمن. ومع استمرار زيادة أعداد المسنّات وكبار السن الذين يعيشون بمفردهم، يكتسب ضمان حصولهم على المعاشات التقاعدية الكافية أهمية متزايدة. وفي عدد متزايد من البلدان النامية، يجري إدخال نظام المعاشات الاجتماعية (التي تكون غير قائمة على الاشتراكات ومغطّية للجميع ومرهونة بالتثبّت من الاحتياج) الذي يسهم إسهاما كبيرا في خفض معدّلات الفقر بين كبار السن.

٧ - ولشيوخة السكان أثر عظيم في هيكل القوة العاملة وتكوينها. فقد شهدت البلدان التي تندين فيها معدّلات الخصوبة، سواء أكانت بلدانا متقدّمة النمو أم نامية، بالفعل الآثار المبكرة لشيوخة القوة العاملة. وهناك إعادة نظر في السياسات التي تشجّع على التقاعد المبكر بقصد زيادة فرص العمل المتاحة للعاملين الأصغر سنّا، وذلك لأن الأعمار المتوقّعة مستمرة في الارتفاع والشواغل المتصلة بالتزامات المعاشات التقاعدية والقدرة على استدامتها آخذة في التصاعد. ومن الإجراءات التي يُنظر في اتخاذها رفع سن التقاعد (أو سن الأهلية للاستفادة من استحقاقات التقاعد كاملة) وربط البرامج بالتغيّرات في الأعمار المتوقّعة أو معدّلات إعالة المسنّين. ومع استمرار مزيد من كبار السن في العمل لمدد أطول، تنامي أيضا القلق إزاء احتمالات ألا تتوافر في العاملين المهارات المطلوبة، وخاصة فيما يتصل بتطبيق التكنولوجيات الجديدة. ويجري بذل جهود لزيادة الفرص المتاحة للعاملين الأكبر سنا للمشاركة في برامج التعلّم مدى الحياة والتدريب أثناء العمل. وفي كثير من البلدان النامية، غالبا ما يمثل العمل مصدر الدخل الوحيد لكبار السن. وأغلب الرجال البالغين من العمر ٦٥ عاما أو أكثر في أقل البلدان نموا يستمرون في العمل<sup>(٤)</sup>. ومن التحديات الرئيسية في هذا الصدد إنشاء نظم للمعاشات الاجتماعية أو توسيع نطاق النظم القائمة لدعم أولئك العاملين وتمكينهم من

(٤) World Economic and Social Survey 2007: Development in an Ageing World, (United Nations publication, Sales No. 07.II.C.1)

التقاعد بشكل كريم وآمن. وفي جميع البلدان، ثمة توافق متنام في الرأي على أن العاملين الأكبر سنًا الراغبين في مواصلة نشاطهم في سوق العمل ينبغي تشجيعهم على ذلك وتمكينهم منه.

٨ - وعالميا، مع تزايد أعداد الناس الذين يتوقعون العيش عمرا أطول، تواجه قطاعات الصحة العامة التحدّي المتمثل في ضمان حصولهم على خدمات صحية وخدمات رعاية ميسورة الكلفة وجيدة المستوى. والرعاية الصحية الجيدة هي التي تجمع بين تدابير الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل في سلسلة متصلة من الخدمات، بما في ذلك الرعاية التلطيفية. ويلزم توافر تدريب محسّن في مجال طب المسنين لكفالة ملائمة الخدمات المقدّمة لاحتياجات كبار السن. كما أن زيادة التركيز على الطب الوقائي داخل سلسلة متصلة من خدمات الرعاية قد تساعد على التحكّم في نفقات الرعاية الصحية المتزايدة وتأخير حدوث الإعاقات وتقليص الحاجة إلى الرعاية الطويلة الأجل.

٩ - وثمة اعتراف متزايد بأن دعم مقدّمي الرعاية، ولا سيما مقدّمي الرعاية من أفراد الأسر، هو أمر ذو أولوية. بما أن الأسرة، في أغلب البلدان، لا تزال هي من يقدّم القسم الأعظم من الرعاية اليومية التي يحصل عليها أعضاء الأسرة من المسنين. ومن المتعارف عليه أن الإلحاق بمؤسسات الرعاية خيار غير مستحبّ لتوفير الرعاية لكبار السن، وإن لم يكن منه بد في بعض الأحيان. ويعدّ خيار "بقاء المسنين في أماكنهم"، حيث تقوم المجتمعات المحلية والمنظمات التطوّعية والحكومات بمساعدة الأسر مقدّمة الرعاية على تقديم الخدمات في المنزل وفي المجتمع المحلي، خيارا جذابا وقابلا للتنفيذ. وتكييف البيئات لدعم كبار السن بالمساكن ووسائل المواصلات أمر ضروري أيضا لتعزيز خيار بقاء المسنين في أماكنهم وتقليص الحاجة إلى إلحاقهم بالمؤسسات. وإجراء تعديلات في البنية التحتية والبيئة المبنية، وخاصة اتباع مفاهيم تصميمية موحّدة للحد من العوائق المادية وتعزيز تسهيل الوصول إلى الأماكن على جميع الناس، سيُمكن كبار السن من البقاء لمدة أطول في منازلهم وبيئاتهم التي يألفونها. وقد ثبت أن هذه الجهود أقل كلفة، بيد أنها تتطلب الكثير من التنسيق والوقت، ولا يزال حجم الدعم المقدّم محدودا. ومع توقّع حدوث زيادات في أعداد المتقدمين جدا في العمر، وهم أكثر من يُحتمل أن يُضطروا إلى الاعتماد على الآخرين، سيكون مطلوبا بإلحاح إيلاء اهتمام أكبر لأوجه الاحتياج إلى الرعاية ولأفضل سبل تلبيتها.

١٠ - وإن التصدي للتمييز على أساس العمر وتعزيز تمكين كبار السن لأمران أساسيان لكفالة استمرار مشاركتهم في المجتمع وزيادة احترام حقوقهم. وقد قام بعض الدول الأعضاء بتعديل أطر قوانينها المحلية لكي تعزز وتحمي، بشكل أفضل، حقوق كبار السن من خلال

وضع قواعد ولوائح خاصة. وأنشأ بعضها أيضا برامج للدعوة والتدريب والتعليم المتبادل بين الأجيال. غير أنه ما زال ينظر إلى الشيخوخة وكبار السن من خلال نماذج نمطية سلبية من شأنها أن تعمق إحساسهم بالدونية وتنتقص من قدرتهم على المشاركة في المجتمع؛ ويلزم بذل مزيد من الجهود، وبصورة مستمرة، للقضاء على هذه النماذج النمطية. ولأن كبار السن لا يشكلون فئة متجانسة (فهم يتباينون مثلا من حيث مستويات الفقر والاستقلالية البدنية والدعم المطلوب)، ولأنهم تقليديا لا يكونون جيدي التنظيم أو الاطلاع، وخاصة في البلدان النامية، قد يلزم بذل جهود خاصة لتعزيز مشاركتهم واستدامتها. وينبغي تشجيع كبار السن على المشاركة بنشاط في وضع وتنفيذ السياسات التي تؤثر بشكل مباشر على رفاههم، وذلك بسبل منها المشاركة في جمعيات تساعد على التعبير عن شواغلهم وترسيخ حقوقهم. ويمكن تمكينهم من خلال مبادرات تتيح لهم نقل معارفهم ومهاراتهم إلى الأجيال الأحدث. ويمكن أيضا لكبار السن أن يشكلوا كتل تصويت قوية في انتخابات البلدان التي تظل فيها معدلات مشاركتهم السياسية عالية.

١١ - وفي الآونة الأخيرة، حظيت الجهود الرامية إلى تقنين حقوق كبار السن بالدعم في بعض الدول والمناطق. ويعدّ تمكين كبار السن وإشراكهم في مجتمعاتهم أحد مواضيع الاهتمام الأساسية في خطة عمل مدريد؛ فتمكين جميع كبار السن وإعمال جميع حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية هو أحد المواضيع المحورية الـ ١١ في خطة العمل<sup>(٥)</sup>. وثمة ارتباط وثيق بين حقوق الإنسان والمشاركة والتمكين: فلا يمكن التعامل مع حقوق كبار السن كمسألة قضائية أو قانونية فحسب. ذلك لأن المشاركة والتمكين أمران ضروريان للمطالبة بالحقوق. وتمكين كبار السن يتطلب أشياء أكثر من مجرد سؤالهم عن آرائهم، فهو يتطلب إشراكهم بشكل حقيقي وقيامهم بدور جدي في صنع القرارات. وثمة أدلة من مختلف أنحاء العالم تشير إلى أن الصكوك الدولية والدستورية لحقوق الإنسان لا تكفي دائما لضمان استيفاء الحقوق<sup>(٦)</sup>. فما لم تتوافر الآليات الكافية والملائمة لممارسة الحقوق، فقد تبقى غير مستوفاة. وعندما يكون كبار السن مهمشين وغير قادرين على الوصول إلى المعلومات، قد يزيد هذا من قلة قدراتهم. وسيعود تمكين كبار السن بالنفع، لا عليهم فحسب، بل وعلى سائر أعضاء مجتمعاتهم، لأن ذلك سيشجع لهم البقاء مواطنين منتجين ومسهمين.

(٥) تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، الفقرتان ١٢ (أ) و (ج).

(٦) Helpage International, "Why it's time for a convention on the rights of older persons", London, 2009

## ثالثاً - أولويات تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢

١٢ - طُلبت آراء الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين بشأن كيفية تحسين تنفيذ خطة عمل مدريد من خلال مذكرة شفوية مؤرخة ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقد ورد ٥٥ رداً حتى الآن<sup>(٧)</sup>. ودعي المجيبون إلى تقديم الآراء بشأن ما إذا كان يمكن تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد في حال إقرار حقوق كبار السن كأحد المواضيع ذات الأولوية. وطلب منهم كذلك النظر في النهج المختلفة لتعزيز تلك الأولوية. ودعي المجيبون أيضاً إلى تقديم الآراء بشأن أسلوب عملية الاستعراض والتقييم المقبلة لخطة عمل مدريد. ودعت لجان الأمم المتحدة الإقليمية أيضاً إلى تقديم مدخلات.

١٣ - وأشارت الدول الأعضاء والمراقبون الدائمون في الردود والتعليقات الإضافية التي قُدمت، إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الموضوعات المركزية الـ ١١ وإلى الإطار الوارد في خطة عمل مدريد. وتشمل هذه الموضوعات، في جملة أمور، الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لكبار السن؛ وتمكين كبار السن من المشاركة الكاملة والفعالة؛ وإتاحة الفرص لتطور الأفراد وتحقيق ذواتهم ورفاههم طوال حياتهم؛ والتمتع الكامل بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد كبار السن؛ وأهمية الأسرة، والترابط والتضامن بين الأجيال من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية. وتشدد خطة العمل على أن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية، ضروريان لإقامة مجتمع شامل يدمج جميع الأعمار فيه. ووافق ٥٠ من أصل ٥٥ مجيباً على أنه يمكن تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد في حال إقرار حقوق كبار السن كأحد المواضيع ذات الأولوية. وذكر عدد قليل من المجيبين أن خطة عمل مدريد هي التزام لتعزيز حقوق كبار السن وشددوا على أهمية الحق في التنمية، بينما أشار مجيب آخر إلى أن حقوق كبار السن هي في الواقع إطار مرجعي عام لوضع وتنفيذ جميع المواضيع ذات الأولوية في مجال الشيخوخة.

(٧) الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأرمينيا، وأروبا، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وأوروغواي، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلغاريا، وبليز، وبنما، وبوركينا فاسو، وبيرو، وبيلاروس، وتوغو، وتونس، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والدانمرك، ورومانيا، وسانت لوسيا، وسلوفاكيا، وسويسرا، وشيلي، والصين، والعراق، وعمان، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وفيت نام، وقبرص، وقطر، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولبنان، ومالطة، ومالي، والمكسيك، ومولدوفا، وموناكو، وناميبيا، والنمسا، ونيوزيلندا، واليونان، والمراقب الدائم لفلسطين، والمراقب الدائم للكرسي الرسولي.



١٤ - وأقر كثير من المجهين بأن أعدادا كبيرة من كبار السن لا تزال مهمشة اقتصاديا واجتماعيا على حد سواء. ولاحظ أحد المجهين أن ذلك قد يعود إلى أن النهج المتبع فيما يتعلق بالشيخوخة لا يزال في جوهره نهج "المنادين بنظام تقديم إعانات الرعاية الاجتماعية"، وأن هذا النهج يؤثر سلبا على قضية حقوق كبار السن. وأشارت بعض الدول الأعضاء إلى أن من شأن التركيز على الحقوق أن ييسر وضع مبادرات محددة لدعم استقلال كبار السن وتمكينهم. وأضافت أن هذه المبادرات تشمل الحق في العمل والمساهمة في تقدم المجتمع؛ وقد تعالج بمزيد من السهولة أيضا مشاكل محددة من قبيل إساءة المعاملة، والإهمال، والتمييز، والعنف. وكان عدد كبير من الدول قلقا بصورة خاصة بشأن الشمول الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي والتضامن بين الأجيال وبناء مجتمع لجميع الأعمار. ورأت هذه الدول في التركيز على حقوق كبار السن وسيلة لتحقيق تلك الأهداف. وأشار أحد الردود إلى أن اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أظهرت أن حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية هما نهجان يتم أحدهما الآخر وأنها يساعدان في التصدي لتحديات اجتماعية كبرى. وعلاوة على ذلك، سيؤدي تناول الشيخوخة دون تعزيز حقوق كبار السن إلى مزيد من تهميشهم وإضعافهم في المجتمع.

١٥ - وباختصار، كان هناك تأييد شامل تقريبا لضمان تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم، بيد أن هناك حاجة إلى إجراء مزيد من المناقشات حول أنسب طريقة لضمان تلك الحماية. وأشارت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، إلى أن أول عملية استعراض وتقييم أجريت في تلك المنطقة خلصت إلى أن كبار السن يتمتعون بنفس الحقوق التي تتمتع بها أي فئة عمرية أخرى وأن الكلام عن حقوق كبار السن يوحى بأنهم فئة خاصة متجانسة متميزة تحتاج إلى حقوق لا تنطبق على الناس من الأعمار الأخرى. ومن شأن التركيز على الحقوق أن يصرف الانتباه عن السياسات الخاصة بالشيخوخة واللازمة لتحسين نوعية حياة كبار السن. وأشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن المادتين ٢٥ و ٢٦ من إعلان برازيليا، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٧ في المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الثاني المعني بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نحو مجتمع لجميع الأعمار وحماية اجتماعية قائمة على الحقوق؛ تنصان على أن الموقعين على الإعلان تعهدوا بالتشاور مع حكوماتهم لتعزيز صياغة اتفاقية بشأن حقوق كبار السن. وعقدت سلسلة من اجتماعات المتابعة الإقليمية لمواصلة بحث هذه المسألة. وتقوم بعض الدول الأعضاء باتخاذ خطوات في المنطقة للنظر في وضع اتفاقية إقليمية من خلال منظمة الدول الأمريكية.

١٦ - وأشار عدد من الدول الأعضاء إلى أن لديها تشريعات وطنية متطورة مناهضة للتمييز. وثمة صكوك إقليمية أيضا، غير أنها قد تركز على أولويات في مجال التنفيذ مختلفة عن

خطة عمل مدريد، ولا سيما فيما يتعلق بالتضامن بين الأجيال وجهود تعميم مراعاة قضايا الشيخوخة. وأشار إلى أن عام ٢٠١٢ سيكون السنة الأوروبية للشيخوخة والنشطة والتضامن بين الأجيال. وأشار عدد من الدول الأوروبية إلى استراتيجية التنفيذ الإقليمية للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي اعتمدت بعد اجتماع الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد، بوصفها محور التركيز الخاص لما تبذله من جهود.

١٧ - وطلب من المهيئين الذين وافقوا على فكرة تركيز الموضوع ذي الأولوية لتنفيذ خطة عمل مدريد على حقوق كبار السن أن ينظروا في النهج المفضل للقيام بذلك. واقترحت المذكورة الشفوية اتباع أحد النهج المحددة التالية: (أ) تعيين مقرر خاص لحقوق كبار السن؛ (ب) إنشاء فريق عامل معني بكبار السن والشيخوخة في الدورات العادية للجنة التنمية الاجتماعية؛ (ج) وضع آلية قانونية جديدة، من قبيل اتفاقية بشأن حقوق كبار السن؛ أو (د) نهج آخر، بوسع الدول الأعضاء تقديم تفاصيل عنه. وقد أعرب عن طائفة واسعة من الآراء بشأن المنهجية والأهداف وتركيبات من النهج المقترحة.

١٨ - ونال مقترح تعيين مقرر خاص لحقوق كبار السن كخيار وحيد تأييد أربعة مجيبين لأسباب متنوعة. وأخذ المهيئون عموماً أحد ثلاثة مواقف بشأن دور المقرر الخاص: (أ) الدعوة والعمل بصفة "مراقب"، وتعزيز احترام حقوق كبار السن والتوعية بقضايا الشيخوخة وخطة عمل مدريد؛ (ب) تقديم المساعدة التقنية لإعانة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عمل مدريد، ورصد تنفيذها والمساهمة في إعداد عملية الاستعراض والتقييم الثانية في عام ٢٠١٢؛ أو (ج) دراسة حقوق كبار السن، وإقامة حوار مع الدول الأعضاء بشأن الحقوق وبشأن تحسين حالة كبار السن، والسعي إلى توافق في الآراء بشأن ما إذا كانت هناك حاجة لاتفاقية أم لا. ومن الجدير بالذكر أن المذكورة الشفوية لم تشر إلى الجهة التي ينبغي أن تعين المقرر؛ واقترح أحد الردود أن الجهة المناسبة هي مجلس حقوق الإنسان.

١٩ - ووقع الاختيار الوحيد لثلاثة عشر مجيباً في صالح إنشاء فريق عامل يجتمع خلال الدورات العادية للجنة التنمية الاجتماعية. وأشار عدد قليل من الردود إلى أن الفريق يمكن أن يكون بمثابة منتدى لمناقشة حالة كبار السن، وتحديد أولويات العمل، وتبادل أفضل الممارسات، وتنسيق السياسات. واقترحت ردود أخرى أنه يمكن أن يعمل بمثابة منتدى للدول الأعضاء لمناقشة تعزيز حقوق كبار السن وتمكينهم وتوعية الرأي العام. ورأى بعض المهيئين الفريق العامل بوصفه منتدى للتحرك باتجاه وضع اتفاقية، إما من خلال المناقشة أو من خلال الشروع في إجراء دراسة جدوى بشأن صك قانوني ممكن.

٢٠ - وركزت ردود ١٤ مجيبا اختاروا وضع صك قانوني جديد أو اتفاقية جديدة بشأن حقوق كبار السن بوصفه خيارهم الوحيد على عدة جوانب. فقد حدد البعض وجود ثغرة معيارية في صكوك حقوق الإنسان القائمة تتعلق بكبار السن، واقترح أن من شأن صك قانوني جديد أن يعمل على استكمال التشريعات القائمة والبناء عليها. وأكد آخرون أن من شأن وضع صك قانوني جديد أن يشجع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات أكثر تضافرا في مجال إيلاء الأولوية لقضايا الشيخوخة وكبار السن. ومن شأن ما ينطوي عليه تنفيذ هذه الاتفاقية من أعمال رصد ومساءلة أن يكون ذا فائدة خاصة.

٢١ - واختار تسعة عشر مجيبا نهجا مركبا من النهج الثلاثة أو نهجا بديلا، وهو في الواقع، نهج لا يستبعد النهج الأخرى. وأعربوا عن رأي مفاده أن الجمع بين النهج يمكن أن يساعد الدول الأعضاء ولجنة التنمية الاجتماعية على حد سواء في توجيه الانتباه إلى قضايا الشيخوخة وكبار السن وفي اتخاذ مزيد من الإجراءات لصالحهم، بينما يتيح مواصلة المداولات الجارية المتعلقة بإمكانية وضع اتفاقية. ويشير تحليل عام للردود التي وردت إلى أن غالبية المحييين يفضلون تركيز التنفيذ لخطة عمل مدريد في المستقبل على الموضوع ذي الأولوية المتمثل في حقوق كبار السن؛ غير أنهم يرون أن من الضروري تكريس مزيد من الوقت لمناقشة مزايا ومثالب النهج المختلفة للقيام بذلك.

٢٢ - ويرد مزيد من التوضيح في تعليقات الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين بشأن الخيارات المختلفة في المرفق الأول من التقرير الحالي.

## رابعاً - الإجراءات والجدول الزمني المقترح من أجل الاستعراض والتقييم الثاني لتنفيذ خطة عمل مدريد

٢٣ - التمسست المذكورة الشفوية المذكورة أعلاه أيضا ردودا من الدول الأعضاء والمراقبين على أربعة خيارات اقترحتها الأمانة العامة للدورة الثانية للاستعراض والتقييم. وتمثلت الإجراءات الأربعة المقترحة فيما يلي: (أ) تعبئ الحكومات استبيانا مرسلا من طرف الأمانة العامة؛ (ب) يُعتمد أسلوب مفتوح للتنسيق<sup>(٨)</sup>؛ (ج) يُضطلع بالاستعراض والتقييم الوطنيين بناءً على السلطة التقديرية للحكومات، بينما تقوم لجنة التنمية الاجتماعية بتحليل النتائج

(٨) يقوم الأسلوب المفتوح على آليات من قبيل المبادئ التوجيهية، واتخاذ نقاط مرجعية، وتبادل أفضل الممارسات. وبعد أن يتم الاتفاق على نقاط مرجعية ومؤشرات محددة لقياس أفضل الممارسات، يجري رصد النتائج وتقييمها. ويعد منشورا الأمم المتحدة المعنونين "المبادئ التوجيهية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة" و "دليل التنفيذ الوطني لخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة" بمثابة مخططين لهذا الأسلوب في تقييم السياسات.

الوطنية وتوحيدها على الصعيد الإقليمي في المنتديات (المؤتمرات الوزارية والحلقات الدراسية، وما إلى ذلك) التي تنظمها اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، وتواصل تحليل النتائج الإقليمية وتوحيدها على الصعيد العالمي، وذلك باستخدام إجراء شبيه بالإجراء الذي اعتمد من أجل الاستعراض والتقييم الأول؛ و (د) يعيّن مقرر خاص لرصد تنفيذ خطة عمل مدريد. وجرت أيضا دعوة الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين إلى تقديم مقترحاتهم.

٢٤ - وفضّل ثلاثة عشر مجيئا استكمال الاستبيانات؛ واختار ٢٠ مجيئا الأسلوب المفتوح للتنسيق؛ فيما أوصى ٢٧ مجيئا بالحفاظ على طرائق الاستعراض والتقييم الأول؛ وأوصى ١٠ مجيئين بتعيين مقرر خاص لرصد تنفيذ خطة مدريد. وتشير الأرقام إلى أن الغالبية تفضل مواصلة استعراض وتقييم تنفيذ خطة مدريد على نحو ما أُجري في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، مع مزيد من التركيز على أسلوب مفتوح للتنسيق. وتجدد الإشارة إلى أن البعض يفضل أكثر من خيار واحد. وقدم المزيد من الإيضاح في تعليقات الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين حول مختلف الخيارات، الواردة في المرفق الثاني من هذا التقرير.

٢٥ - ويمكن للجمع بين الإجراء الذي أُتبّع في الاستعراض والتقييم الأول والأسلوب المفتوح للتنسيق أن يوفر توازنا بين نهج سردي ينطلق من القاعدة ويقوم على المشاركة ونهج يفضل جمع البيانات الكمية. ويمكن تعزيز ذلك من خلال وضع المعايير والمؤشرات على المستوى الإقليمي ويمكن أن يفضي إلى دورة استعراضية ثانية أكثر شمولا. ويمكن للمؤشرات الواردة في "المبادئ التوجيهية لاستعراض وتقييم خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة"<sup>(٩)</sup> أن توفر أساسا لمواصلة النقاش، وإن كان يتعين عليها أن تعكس اختلاف أولويات السياسة العامة الإقليمية.

٢٦ - وبالنظر إلى الحاجة إلى بدء الدورة الثانية للاستعراض والتقييم قريبا، من المهم أن تنظر اللجنة في وضع الجدول الزمني العام. واستنادا إلى النهج المعتمد لدورة الاستعراض الأولى، من المرجح أن تحتتم الدورة الثانية بعملية استعراض عالمية تجرى في سياق لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخمسين في مطلع عام ٢٠١٢. وإن صح ذلك الافتراض، يمكن اقتراح الجدول الزمني التالي:

(أ) ستتحذ لجنة التنمية الاجتماعية قرارا بشأن توقيت وطرائق وموضوع الاستعراض والتقييم الثاني في دورتها الثامنة والأربعين، في عام ٢٠١٠؛

(٩) <http://www.un.org/esa/socdev/ageing/documents/MIPAA/GuidelinesAgeingfinal13%20Dec2006.pdf>

(ب) ستحدد الدول الأعضاء خلال عام ٢٠١٠ أولوياتها فيما يخص الاستعراض والتقييم وستجري تقييمها، بما في ذلك تحديد القوانين والقواعد التنفيذية، والمؤسسات، والسياسات العامة، والبرامج التي جرى استحداثها أو تغييرها منذ الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، استجابة لخطة عمل مدريد. وستستعرض البلدان أيضا حالة الشيخوخة على الصعيد الوطني. وبذلك، يكون كل بلد قد تعرف على المجالات المحددة للاستقصاءات التشاركية بحلول نهاية عام ٢٠١٠؛

(ج) خلال عام ٢٠١٠ أيضا، ستجري لجان الأمم المتحدة الإقليمية مداولات لتحديد معايير ومؤشرات محددة لقياس أفضل الممارسات، وفقا للأسلوب المفتوح للتنسيق؛

(د) ستقدم الدول الأعضاء أولوياتها إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها التاسعة والأربعين، في عام ٢٠١١؛

(هـ) سيشرع بعد ذلك في عمليات الاستعراض والتقييم الوطنية والإقليمية. وستقوم البلدان باستعراض وتقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية المحددة سلفا. وستقوم اللجان الإقليمية، عند الطلب، بالتعاون مع كيانات أخرى، بمساعدة البلدان في تأدية أنشطة وطنية؛

(و) سيجري أيضا جمع معلومات عن التجربة الأولية والممارسات الجيدة في تنظيم وإجراء تقييمات تشاركية تنطلق من القاعدة على المستويين المحلي والوطني، تم تحليلها وعرضها على اللجان الإقليمية؛

(ز) خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١، ستعقد اللجان الإقليمية مؤتمرات إقليمية، رهنا بتوافر الموارد الكافية، للنظر في نتائج الاستعراضات الوطنية، وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة، وتحديد أولويات العمل في المستقبل. وستقدم اللجان الإقليمية نتائج هذه المؤتمرات المعنية بالاستعراض والتقييم والتقارير الوطنية الفردية إلى لجنة التنمية الاجتماعية في عام ٢٠١٢؛

(ح) ستنظم اللجنة، في دورتها الخمسين في شباط/فبراير ٢٠١٢، الجزء العالمي من الدورة الثانية للاستعراض والتقييم. ويمكن أن تشمل طرائق الاستعراض إجراء مناقشة عامة في جلسة عامة تقترن بمناقشات تدور في سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة حول مواضيع مختارة ذات أولوية. ويمكن أيضا عقد سلسلة من المناسبات الموازية، بما في ذلك حلقات النقاش وحلقات العمل والحلقات الدراسية التي تنظمها الجهات المعنية. وستُضمَّن الاستنتاجات التي خلصت إليها الدورة الثانية للاستعراض والتقييم، بما في ذلك أية أولويات

جديدة، والقضايا الناشئة، وخيارات السياسة العامة ذات الصلة، في تقرير اللجنة عن دورتها الخمسين.

## خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٢٧ - يبدو أن هناك اهتماما كبيرا داخل المجتمع الدولي بمواصلة استكشاف البعد المتعلق بحقوق الإنسان للشيوخوخة، من أجل تحسين تنفيذ خطة عمل مدريد على جميع المستويات. ومن الواضح أيضا أن الدول الأعضاء، في الوقت الذي تعرب فيه عن اتفاقها مع طرائق أول استعراض وتقييم لخطة العمل، فإنها تود، وفقا للظروف الخاصة بكل منها، أن تحظى بقدر أكبر من المرونة في المنهجية المستخدمة لإكمال الدورة الثانية للاستعراض والتقييم. كما أعرب عدد كبير من البلدان عن اهتمامه بتعزيز الدورة الثانية من خلال اعتماد أسلوب مفتوح للتنسيق.

٢٨ - وفيما يتعلق بالنهج المفضل لتعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد، قد ترغب الدول الأعضاء في إنشاء فريق عامل ضمن الدورات العادية للجنة التنمية الاجتماعية، لمواصلة المناقشات بشأن أنسب السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز وحماية ما لكبار السن من حقوق الإنسان.

٢٩ - وفيما يتعلق بالإجراء الذي سيعتمد للدورة الثانية لاستعراض وتقييم تنفيذ خطة مدريد، قد ترغب الدول الأعضاء في أن تقرر أن يتبع الاستعراض والتقييم الثاني الإجراء الذي حُدد لعملية الاستعراض والتقييم الأولى، مقترنا بالأسلوب المفتوح للتنسيق.

٣٠ - إضافة إلى ذلك، قد ترغب الدول الأعضاء في النظر في الجدول الزمني المقترح في هذا التقرير وتحديد التسلسل الزمني للأنشطة على جميع المستويات، منتهية بالاستعراض العالمي في لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الخمسين في عام ٢٠١٢.

٣١ - وقد ترغب الدول الأعضاء في النظر في اعتماد موضوع "التمكين وحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمسنين" بالنسبة للدورة الثانية للاستعراض والتقييم.

## تعليقات وتوضيحات إضافية مختارة مقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين بشأن أولويات تنفيذ خطة عمل مدريد، بما فيها مسألة ما إذا كان الاعتراف بحقوق كبار السن كموضوع ذي أولوية يمكن أن يعزز تنفيذ الخطة

١ - بوجه عام، اعتبر كل من الدول الأعضاء والمراقبين الدائمين أن خطة مدريد تقوم على أساس الاعتراف بحقوق كبار السن. وأشار البعض إلى تنامي القلق إزاء ضعف وضع كبار السن في بلدان كثيرة، بما في ذلك عدم استطاعتهم ممارسة حقوقهم أو المطالبة بها. وأشارت الإكوادور إلى أن تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وحمايتهم والدفاع عنها هي شرط أساسي مسبق لبناء مجتمع أكثر عدلاً. وبينت البرازيل أن لكبار السن احتياجات خاصة ومواطن ضعف لا تشملها بالقدر الكافي صكوك حقوق الإنسان الحالية وأنه يمكن لخطة مدريد أن تشكل أساساً لوضع وتنفيذ سياسات عامة وطنية ودولية من منظور حقوق الإنسان. ومع أن الفلبين توافق على أن حقوق الإنسان لكبار السن هي أولوية، فقد أفادت بأن حقوق الإنسان ينبغي ألا تشكل موضوعاً واحداً ذا أولوية فحسب، إنما كذلك إطاراً مرجعياً عاماً في وضع وتنفيذ جميع المواضيع ذات الأولوية.

٢ - وترى بنما خطة عمل مدريد التزاماً دولياً لحماية حقوق كبار السن وقد تصرفت وفقاً لذلك في تطويرها لتشريعاتها الوطنية. وأشارت إسبانيا إلى أن الاعتراف بحقوق كبار السن هو خطوة نحو الأمام في تحسين حماية حقوقهم. وأشارت تونس إلى أن الاعتراف بحقوق كبار السن يمكن الحكومات من إحراز تقدم في وضع التشريعات، مع الميزانيات اللازمة للاستراتيجيات والبرامج، التي ستعزز اللحمة الاجتماعية. وتعتقد اليونان أن خطة مدريد ليست نصاً فحسب إنما فلسفة أيضاً، وهي الركن الأساسي لبناء مجتمع لكل الأعمار. وأفادت قبرص بأن التركيز على حقوق الإنسان سيفضي إلى اتباع نهج أشمل لتنفيذ خطة مدريد. وقالت عُمان إن أي تركيز على حقوق الإنسان من شأنه أن يؤدي إلى توفير المرافق اللازمة لتعزيز الإدماج الاجتماعي. وأيدت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة التركيز على حقوق الإنسان كمسألة ذات أولوية، لكنها أشارت أيضاً إلى مسألة تمكين كبار السن وأولويات أخرى وردت في تقرير الأمين العام عن مواصلة تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة: إطار التنفيذ الاستراتيجي<sup>(١)</sup>. وترى بوركينا فاسو التركيز على حقوق

(أ) E/CN.5/2009/5

الإنسان مناسبةً لتجاوز العموميات ومعالجة مسائل محددة تتعلق بكبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احترام حقوق الإنسان لكبار السن سيؤدي إلى تنفيذ الإجراءات من قبل الحكومات.

٣ - وأشار بعض المقيمين إلى ما تواجهها بلدانهم من تحديات معينة. فقد أفاد لبنان، على سبيل المثال، بأنه ربما يحدث تجاهل لحقوق كبار السن، ويعود غالباً السبب في ذلك إلى استمرار النظر إلى قضاياهم من منظور الرفاه الاجتماعي، الأمر الذي أحر وضع تشريع لحماية حقوقهم.

٤ - ومع أن البرتغال توافق على أن حقوق كبار السن ربما تشكل موضوعاً ذا أولوية للتنفيذ، فقد أشارت إلى أن بعض البلدان تجاوزت مرحلة كفالة حقوق كبار السن. وتواجه حكومات عديدة قيوداً على الموارد، وبالتالي لم تقدر على استكمال الأولويات وتعميم مراعاة الشيخوخة في مجال السياسات على نطاق أوسع. وأشارت البرتغال إلى أنه في حال التمكن من تسوية هذه المسائل، فقد تصبح خطة مدريد أداة أفضل كثيراً لحماية حقوق "سبق وأن أقرت إقراراً جلياً في عدة معاهدات لحقوق الإنسان وصكوك دولية أخرى".

٥ - ولم توافق الدانمرك وسويسرا وفرنسا وموناكو على أن تولى حقوق الإنسان تركيزاً يتسم بالأولوية. وأفادت كل من فرنسا وموناكو بأن مكافحة التمييز بوجه عام قد ضمن بالفعل حقوق كبار السن، وأن فرنسا اقترحت أن تركز الجهود على التضامن فيما بين الأجيال، حيث تعتبر أمراً أكثر أهمية لتحسين أداء المجتمع. وأفادت سويسرا بأنه لا ينبغي بالضرورة اعتبار تقرير يتناول موضوع السياسة الاجتماعية وسيلةً للتشجيع على اتباع نهج معياري إزاء حقوق كبار السن لا تتجلى فوائده في الوقت الراهن. وأفادت الدانمرك بأن خطة عمل مدريد وإعلاني برلين وليون الوزارين هي وثائق كافية للسياسة العامة وبأنها لا تجد ضرورة لمقرر خاص أو لاتفاقية أو لتركيز على حقوق الإنسان.

٦ - وأبدى بعض المقيمين الذين دعموا خياراً واحداً لوضع آلية قانونية جديدة، كاتفاقية مثلاً، تعليقات إضافية محددة بشأن الحاجة إلى صك جديد وإلى فوائد هذا الصك. وأشارت الأرجنتين إلى وجود قيمة مضافة في أي صك دولي يلزم قانوناً، ويستطيع أن يوحد حقوق كبار السن وينشئ آليات للمساءلة. وأفادت شيلي بأن وضع اتفاقية من شأنه أن يكمل خطة عمل مدريد بسد الثغرة المعيارية الموجودة في الصكوك القانونية الدولية الراهنة. وأشارت مالي إلى أن وضع اتفاقية لن يحسن من حالة كبار السن فحسب، إنما سيؤدي أيضاً إلى زيادة مشاركتهم في المجتمع على نطاق أوسع. واعتقدت كوبا أنه من المهم تحديد نقطة مرجعية تحظى بتوافق آراء الدول الأعضاء الذي يسمح بتوسيع نطاق حقوق كبار السن



وتحقيق عالميتها. وسيكيف ذلك، حسب الضرورة، حسب سياق كل بلد. وتعتقد توغو أن وضع اتفاقية واعتمادها سيمكن الدول الأطراف من إدراك الأعداد المتزايدة لكبار السن ومن اتخاذ إجراء مبكر لحماية حقوقهم. وأشارت قطر إلى أنه يتعين على لجنة التنمية الاجتماعية أن توحد تجميع نتائج عملية الاستعراض والتقييم من أجل تحقيق الأهداف وإظهار العقبات التي تعوق تنفيذ خطة العمل استعداداً لوضع معايير موحدة وللتوصل إلى وضع اتفاقية. وأشار العراق إلى أنه من الضروري وضع اتفاقية للتعامل مع فئة متنامية من السكان تحتاج إلى خدمات الرعاية الصحية، والرعاية والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل والإدماج الاجتماعي.

٧ - وأعرب عدد من المجهين الذين فضلوا تشكيل فريق عامل معني بكبار السن والشيخوخة أثناء انعقاد الدورة العادية للجنة التنمية الاجتماعية عن أهداف محددة للفريق المقترح. وفضل البعض استخدام الفريق العامل كمنتدى لمناقشة حقوق كبار السن، في حين آثر آخرون الاستفادة منه في مناقشة صك قانوني جديد.

٨ - وذكرت أرمينيا أن المناقشات داخل الفريق العامل من شأنها أن تولد مقترحات لتحسين حالة كبار السن عبر تنفيذ آليات مختلفة، وعند الاقتضاء، وضع تشريعات جديدة. وتعتقد فنلندا أن الفريق العامل من شأنه أن يحقق استمرارية تنفيذ خطة عمل مدريد؛ وفي استطاعته أن يناقش نوعية الآلية أو الصك القانوني الأكثر فعالية لتنفيذ خطة مدريد وتعزيز حقوق المسنين. كما أعربت فنلندا عن استعدادها لمناقشة إمكانية إعداد الأمم المتحدة لدراسة جدوى عن الآلية القانونية الجديدة. واعتقدت رومانيا أنه يمكن للفريق العامل أن يجمع مختلف وجهات نظر الدول الأعضاء لوضع صك قانوني جديد. وأشار كل من سانت لوسيا والمراقب الدائم للكرسي الرسولي إلى ضرورة أن يؤدي عمل الفريق العامل إلى وضع صك قانوني يحدد المسؤوليات ويقيم المساءلة، مشجعاً بذلك الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات المناسبة. وبينت الجزائر أن الفريق العامل سيشجع الدول الأعضاء على المشاركة في تنفيذ مختلف النصوص والصكوك المتصلة بكبار السن وعلى التوصل إلى اتفاق مشترك بين أعضاء المجتمع الدولي.

٩ - وأفادت البرتغال بأنه ينبغي للفريق العامل أن يحدد المجالات التي تحتاج فيها عملية تنسيق السياسات إلى تعزيز وأن يتبادل الممارسات الفضلى، قبل البحث عن خيارات أخرى. وذكرت المكسيك أن باستطاعة الفريق العامل أن يحدد الأولويات اللازمة لتمكين كبار السن وتعزيز حقوقهم، وتوعية الجمهور بأوضاعهم. واعتبرت مولدوفا أن الفريق العامل من شأنه

أن ييسر تبادل الممارسات الجيدة المتعلقة بحماية حقوق كبار السن على الصعيدين الوطني والدولي.

١٠ - وقدم المخبون الذين فضلوا تعيين مقرر خاص معني بحقوق كبار السن مجموعة من الأفكار التي تتعلق بولايتة. وهذه الأفكار تشمل تحسين وضع المسنين والدفاع عنهم؛ ورصد تنفيذ خطة عمل مدريد؛ وتوفير المساعدة التقنية؛ والعمل من أجل وضع اتفاقية. واعتبر عدد من الدول الأعضاء أن المقرر الخاص سيدعم ويكمل أنشطة الفريق العامل في لجنة التنمية الاجتماعية. وأشارت فيجي إلى أنه بإمكان المقرر أن يرصد تنفيذ خطة عمل مدريد. واعتبرت النمسا أن المقرر الخاص سيعمل داعيةً وحارساً لتعزيز احترام حقوق كبار السن على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت النمسا بأن الفريق العامل قد يكلف برصد وتنفيذ خطة عمل مدريد وبإعداد عملية الاستعراض والتقييم المقبلة التي ستنفذ في عام ٢٠١٢، مع التركيز على الموضوع ذي الأولوية المتعلقة بحقوق كبار السن. وقد أشارت أستراليا إلى أنه يمكن للمقرر الخاص أن يرفع من شأن حقوق كبار السن وفقاً لما جاء في خطة مدريد والاتفاقيات القائمة ذات الصلة المتعلقة بحقوق الإنسان.

١١ - واقترحت البرازيل، بالإضافة إلى تشكيل فريق عامل، أن يكلف مقرر خاص بإعداد دراسة عن حقوق كبار السن في السياقين الوطني والإقليمي. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى اتفاقية، ربما ضمن سياق آليات إقليمية. وينبغي أن تشمل ولاية المقرر جميع البيانات وتحديد مشاكل كبار السن وخصائص الحالة التي يعيشونها في كل منطقة من العالم. ويمكن لهذه المعلومات أن تسهم في نهاية المطاف في بناء توافق في الرأي بشأن الحاجة إلى اتفاقية. وأفادت كولومبيا بأن حقوق كبار السن ستعزز على الصعيد العالمي بتعيين مقرر خاص يشجع البلدان على العمل بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن. وسيسمح ذلك لكل دولة بأن تحدد التزاماتها وفقاً لوضعها الخاص. ويمكن للمقرر الخاص أن يحقق توافقاً سياسياً جديداً في الرأي وأن يفتح باب الحوار الاجتماعي الذي يحسن أوضاع كبار السن.

١٢ - واعتبرت بيرو أن جميع الخيارات الثلاثة يمكن أن تنفذ وفق إطار زمني. فعلى سبيل المثال، يمكن لمجلس حقوق الإنسان أن يقرر تعيين مقرر خاص وأن يعتمد في المدى القريب، بينما يمكن اتخاذ قرار بإنشاء فريق عامل في لجنة التنمية الاجتماعية أثناء هذه الدورة وتفعيله بحلول عام ٢٠١١. وقد فضلت بيرو وضع اتفاقية إلا أنها تدرك أن العملية ستستغرق وقتاً. واعتبرت أوروغواي أنه من المفترض أن يؤمن المقرر الخاص أو الفريق العامل آلية ملائمة

للعمل بشأن حقوق كبار السن في المدى القريب، تهدف إلى وضع اتفاقية في المدى من المتوسط إلى البعيد.

١٣ - وأشار لبنان إلى أن لجميع النهج مزاياها واقترح أن يولى الاعتبار لإنشاء وحدة تقنية يرأسها المقرر الخاص المقترح، تتمثل ولايتها في إسداء مشورة الخبراء وتقديم أشكال المساعدة الأخرى إلى الدول الأعضاء لوضع نظم الدعم المتعلقة بكبار السن وتمويلها وتشريعها.

١٤ - وأفاد الاتحاد الروسي بأنه ينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تضطلع بدور مركزي في تحسين حالة كبار السن وأن يتقرر وضع أي صكوك لحقوق الإنسان من خلال مناقشات تعقد في ذلك المنتدى. وأفادت نيوزيلندا بأنها منفتحة لمناقشة مختلف الخيارات المطروحة في المذكرة الشفوية، نظراً لضرورة مناقشة المسألة مناقشة أكبر وأثرى.

١٥ - وبينت كل من بيلاروس وبيليز وكوستاريكا أنه ينبغي النظر في خيارات المقرر الخاص، والفريق العامل، والاتفاقية جميعها. وقدمت كوستاريكا معلومات تفصيلية عن أهداف وسبل أخرى لزيادة أهمية حقوق كبار السن على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية، واقترحت إنشاء منتدى تشاوري للمسنين للإشراف على الامتثال للأحكام المتعلقة بحقوقهم.

## المرفق الثاني

## تعليقات وتوضيحات إضافية مختارة مقدمة من الدول الأعضاء بشأن الإجراء الذي سيعتمد للدورة الثانية لعملية الاستعراض والتقييم

١ - أفادت جمهورية مولدوفا وفيجي بأن الاستبيانات التي ملأها الدول الأعضاء ستكون أكثر الإجراءات فعالية؛ كما أفادت جمهورية مولدوفا بأن هذا الإجراء سيمكن من إعداد تحليل كمي ونوعي لعملية التنفيذ. وأشارت أستراليا إلى أن إعداد استبيان، يقترن بطرائق العملية الأولى للاستعراض والتقييم، سيمكن من جمع المزيد من المعلومات المعمقة للتحليل والتوحيد على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وأفادت رومانيا بأن الإجراء المتعلق بالاستبيان هو إجراء سريع وسهل التنفيذ، واقترحت جمع الاستبيانات مع المؤتمرات الوزارية أو الحلقات الدراسية من أجل توحيد البيانات. وكتبت كوبا قائلة إنه يمكن للاستبيانات أن تحدد المجالات التي لم تُجمع عنها أية بيانات أو معلومات وأن تبين مجالات السياسة العامة التي أهملت وافتقرت إلى الموارد.

٢ - واقترحت إكوادور، في معرض التعبير عن تفضيلها لأسلوب التنسيق المفتوح، إنشاء نظام رصد وطني قائم على الحاسوب يجري تحديثه باستمرار عند إدخال تعديلات على السياسات المتعلقة بشيخوخة السكان وكبار السن. وأكدت البرازيل أن تبادل أفضل الممارسات هو أمر هام للسماح بقدر أكبر من التعاون في تعزيز حقوق كبار السن. وما يضاها ذلك أهمية هو وضع المبادئ التوجيهية والمؤشرات لأنها تقدم صورة أفضل عن حالة كبار السن في مختلف المناطق، وتبرز الاختلافات القائمة بين مناطق الريف والحضر. كما أن مناقشة الأهداف الطوعية يمكن أن تكون عملية إيجابية تتواءم مع المبادرات الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان. وتعتقد قطر بأنه من الضروري للغاية اعتماد أسلوب التنسيق المفتوح في تحليل وتوحيد النتائج الوطنية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٣ - واقترحت فنلندا أن يشمل الأسلوب المفتوح استعراضات الأقران، والمؤشرات، والشبكات، التي من شأنها أن تبلور أفضل الممارسات وتتبادلها. ووجد الكرسي الرسولي مزايا في ذلك الإجراء، الذي يتعلق بمشاركة كبار السن وأصحاب المصلحة الآخرين والذي من شأنه أن يواصل تعزيز نهج تشاركي ينطلق من القاعدة إلى القمة. ومراعاة لتنوع الدول الأعضاء، اقترحت النمسا عقد مناقشات حول نتائج الأسلوب المفتوح على الصعيد الإقليمي. وأقرت بليز بأهمية الأسلوب المفتوح لأنه يولي اهتماما أكبر للمبادئ التوجيهية والمؤشرات التي يلزم تحسينها. وتدرك اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أنه في عمليات الرصد والتقييم الوطنية، يطلب بشكل متزايد من الحكومات بأن تعود إلى المؤشرات التي وضعت

وجمعت على الصعيد الدولي. ولذلك، ينبغي أن تتضمن دورة الاستعراض والتقييم الثانية عناصر أسلوب التنسيق المفتوح مقترنة بالإجراء المتبع في أول عملية للاستعراض والتقييم.

٤ - وأيدت سبع وعشرون دولة من الدول الأعضاء إحياء الإجراء المحدد لعملية الاستعراض والتقييم الأولى. وعلى وجه التحديد، أكدت كل من الفلبين وكوستاريكا ومالي والمكسيك والنمسا على أهمية أنشطة الاستعراض الإقليمي المنبثقة عن التقييمات الوطنية. وأكدت كوستاريكا أيضا على أهمية مشاركة المسنين في عملية الاستعراض والتقييم. وأشارت كولومبيا إلى أنه لا بد من إجراء تحليل لما تحرزته الحكومات من تقدم فيما يتعلق بالشيخوخة والطعن في السن، بالنظر إلى تغير شيخوخة السكان، وأنه يتعين إضفاء الطابع العالمي على السياسات وتحليلها في المنطقة ككل. وتثري المتدييات الإقليمية البلدان بإتاحة المجال لها لتبادل الخبرات. واعتقد الاتحاد الروسي أن إجراء استعراض وطني لحالة كبار السن يتيح فرصة في مرحلة العمل التحضيري لتحديد الثغرات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز مصالح كبار السن على الصعيدين المحلي والوطني. وأفادت البرتغال بأن النهج التشاركي الذي ينطلق من القاعدة إلى القمة يتطلب التعزيز، واقترحت أن يعتبر أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على كبار السن أولوية في إطار عملية الاستعراض والتقييم المقبلة. واقترحت النمسا أن ينظر في مسألة تنظيم مؤتمر عالمي رفيع المستوى.

٥ - وأيدت عشر دول أعضاء تعيين مقرر خاص. واقترحت الأرجنتين تحديد ولاية المقرر الخاص عبر مفاوضات شاملة وجامعة فيما بين الدول الأعضاء كافة. وسيقوم بدور العامل الحفاز بالنسبة للممارسات الفضلى، ويتولى تعزيز التعاون التقني الدولي بشأن الشيخوخة. واقترحت بيرو أن يساعد المقرر الخاص الدول الأعضاء في تعزيز تنفيذ خطة مدريد بمزيد من الفعالية. وبالإضافة إلى تعيين مقرر خاص، أوصت الفلبين بإنشاء مكتب منفصل لحماية حقوق كبار السن تحت مظلة الأمم المتحدة. وأفادت مالي بأنه يمكن للمقرر الخاص أن ينقل التوصيات الصادرة عن اجتماعات الاستعراض الإقليمي إلى المستوى الوطني للتشجيع على مواصلة تنفيذ خطة مدريد.